الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة

المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدامة

(IJSRSD)

المؤسسات الأهلية الزراعية ودورها في تعزيز صمود المزارعين في الأغوار الفلسطينية من خلال التنمية الريفية الزراعية من وجهة نظرهم

قيس حنتش

المعهد الوطني للعلوم الفلاحية - جامعة قرطاج - بتونس

معلومات البحث

الكلمات المفتاحية:
التنمية الريفية، التنمية الزراعية، الأغوار الفلسطينية، المؤسسات الأهلية، التنمية في فلسطين، الزراعة في فلسطين

المؤلف:
قيس حنتش

التسجيل: يونيو ٢٠٢٣
الموافقة: سبتمبر ٢٠٢٣

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى معرفة آراء المزارعين في الأغوار الفلسطينية في دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في تعزيز صمود المزارعين من خلال التنمية الريفية الزراعية في منطقة الأغوار الفلسطينية، اهم المشاريع المنفظة من قبل المؤسسات الأهلية، اهم المشاريع المقترحة من وجهة نظرهم، معرفة اهم المعيقات التي يفرضها الاحتلال.

حيث تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الأغوار الفلسطينية بعد قرار الضم ٢٠١٩ الصادر من سلطات الإحتلال الإسرائيلي، ومحاولة ابراز طرق تعزيز صمود المزارعين في هذه المنطقة، هذا الفهم يكتمل بمعرفة ردة الفعل الفلسطينية المواجهة المنفذة من قبل المؤسسات الزراعية الأهلية لتعزيز صمود المزارعين الفلسطينيين في الأغوار الفلسطينية. وإعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاستبيان كأداة دراسة، تم اختيار ٢٠٠ مزارع بالطريقة المتيسرة، وستكون حدود الدراسة الزمانية ٢٠٢٢م، وستعالج البيانات بطريقة برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

كان من أهم نتائج هذه الدراسة ان التدخلات المنفذة من قبل المنظمات الأهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود كانت مشاريع تسويق النمتجات الزراعية ثم بعده في الترتيب برنامج تعويضات ثابت ثم مشاريع البيوت البلاستيكية. كذلك بما يتعلق بنتائج اهم المعيقات التي يفرضها الاحتلال كانت نسب عالية في إجابات المعيقات تتعلق بمصادرة آليات العمل ثم يليها في الترتيب سيطرة الاحتلال على مصادر المياه ثم الإيقاف عن العمل ثم الحواجز العسكرية.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

Agricultural NGOs and their role in enhancing the resilience of farmers in the Palestinian Jordan Valley through agricultural rural development from their point of view

Qais Hantash

National Institute of Agricultural Sciences - University of Carthage - Tunisia

ARTICLE INFO

Keywords:

rural development, agricultural development, the Palestinian Jordan Valley, civil institutions, development in Palestine, agriculture in Palestine

Corresponding author:

Qais Hantash

Received Jun. 2023

Accepted Sept. 2023

ABSTRACT

this study aimed to know the views specifically the farmers in the Palestinian Jordan Valley on the role of Palestinian civil organizations in enhancing the steadfastness of farmers through agricultural rural development in the Palestinian Jordan Valley, the most important projects implemented by civil organizations, and the most important proposed projects from their point of view, in addition, knowing the most important obstacles imposed by the occupation.

Undoubtedly, the importance of the study highlights on the Palestinian Jordan valley after the annexation decision on 2019 that issued by Israeli occupation, and trying to focus on showing ways of enhancing the resilience of farmers in this region. This understanding is complemented by knowledge of the Palestinian reaction by agricultural civil organizations, in order to enhance the resilience of Palestinian farmers in the Palestinian Jordan Valley.

The research relied on the analytical descriptive approach, through the questionnaire as a study tool, it had distributed to the research community, 200 farmers were selected using the available method and the temporal study limits will be from the year 2022 AD, and the data will be processed by the method of the statistical analysis program SPSS.

And that the most important interventions implemented by civil organizations that lead to agricultural development for the purposes of resilience in the Jordan Valley is implementing projects of Agricultural products marketing, followed by a fixed compensation program, then greenhouse projects Also, with regard to the results of the obstacles imposed by the occupation, high of percentages of the answers to the obstacles related to the confiscation of work mechanisms, followed by the occupation's control of water sources, then the suspension of work, and then the military checkpoints.

مقدمة:

حرص رئيس الوزراء الإسرائيلي بن يامين نتنياهو إلى إطلاق الكثير من الوعود الانتخابية خلال السنوات ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ م حول نيته ضم الأغوار الفلسطينية ومنطقة شمال البحر الميت في حال أنه تم انتخابه في الانتخابات المقررة لاحقا، قرار لم يكن ليمر بسهولة على الجانب الفلسطيني شعبيا ورسميا للأهمية الكبرى التي ينظر إليها الفلسطينيون لهذه المنطقة التي يسمونها سلة

غذاء فلسطين، أطلق الفلسطينيون علي هذا الوعد، الوعد المشؤوم، حيث أن اسرائيل تسيطر فعليا عليا على ٨٨% من مساحة الأغوار التي يعتبرها الفلسطينيون حدود دولتهم الشرقية، زرعت إسرائيل خلال سنوات إحتلالها منذ ١٩٦٧م عشرات المستوطنات والبؤر الاستيطانية الصغيرة بين 27 قرية فلسطينية تتعرض هذه القرى لأنماط تهجير إرهابية مختلفة.

زراعيا تشكل الأغوار ٥٠% من إجمالي المساحات الزراعية في الضفة الغربية، وينتج فيها ٦٠% من إجمالي الخضروات، وتمتد الأغوار حسب المركز الوطني للمعلومات من بيسان شمالا حتى عين جدي في النقب جنوبا، ومن منتصف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غربا، .وتبلغ المساحة الإجمالية للأغوار 72 ألف هكتار.

وتكمن أهمية الأغوار في كونها منطقة طبيعية دافئة وخصبة يمكن استغلالها للزراعة طوال العام، كما تتربع فوق أهم حوض مائي في فلسطين، وتشكل الأغوار ربع مساحة الضفة الغربية، ويعيش فيها نحو ٦٠٠٠٠ فلسطيني بما نسبته ٢% من سكان الضفة الغربية، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية فيها ٢٨ ألف هكتار، أي ما نسبته ٣٩% من المساحة الكلية للأغوار.

برزت إشكالية الدراسة من خلال ملاحظة قلة العوامل التي تعزز صمود المزارعين في منطقة الأغوار وبالأخص في نواحي الدعم المادي لزيادة دخلهم لتعزيز صمودهم، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الأغوار الفلسطينية بعد قرار الضم ٢٠١٩ م الصادر من سلطات الإحتلال الإسرائيلي، ومحاولة ابراز طرق تعزيز صمود المزارعين في هذه المنطقة.

وما يجب أن تكون ردة الفعل الفلسطينية المواجهة المنفذة من قبل المؤسسات الزراعية الأهلية لتعزيز صمود المزارعين الفلسطينيين في الأغوار، سنتعرف على أهم هذه البرامج والمشاريع. سنتعرف على طبيعة هذه المشاريع من حيث كونها تنموية او إغاثية.

إشكالية الدراسة:

يمكن تركيز إشكالية الدراسة في سؤال مباشر ومهم (كيف من الممكن للمؤسسات الأهلية الزراعية تعزيز صمود المزارعين الفلسطينيين في منطقة الأغوار الفلسطينية ؟).

برزت إشكالية الدراسة من خلال ملاحظة قلة العوامل التي تعزز صمود المزارعين في منطقة الأغوار الفلسطينية، وكذلك نقص الدراسات التي تشير الى اهم التدخلات وتذكر المعيقات التي تحول دون تحقيق هذه التنمية بشكل منهجي اصيل وواضح.

أسئلة الدراسة:

يتفرع من السؤال الرئيسي السابق أسئلة فرعية:

السؤال الأول: ما هي أهم المشاريع المقترحة التي تساعد على إحداث التنمية الريفية الزراعية التي تعزز الصمود في الأغوار الفلسطينية؟

السؤال الثاني: ما هو تأثير المشاريع المقترحة التي تساعد على إحداث التنمية الريفية الزراعية التي تعزز الصمود في الأغوار الفلسطينية؟

السؤال الثالث: ما هي أهم المعيقات التي يفرضها الاحتلال تمنع تحقيق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية؟

السؤال الرابع: ماذا يقترح المزارعون لتطوير عمل المؤسسات الأهلية العاملة في الأغوار ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة العملية في تسليط الضوء على الأغوار الفلسطينية بعد قرار الضم ٢٠١٩ م الصادر من سلطات الإحتلال الإسرائيلي، ومحاولة ابراز طرق تعزيز صمود المزارعين في هذه المنطقة من وجهة نظرهم، سنقدم أهم المشاريع التي يرون

بضرورتها، وكذلك أهم المعيقات التي يواجهونها، كل هذه المعلومات أرى بضرورتها عندما تقدم للمنظمات الأهلية العاملة في منطقة الأغوار الفلسطينية لتعديل مسارها التنموي أو تأكيده.

أما الأهمية النظرية فتتركز في حداثة هذه الدراسة بالتزامن مع الوضع الحديث لهذه المنطقة من حيث الإعلانات الإسرائيلية المتلاحقة بالإستهداف حيث ستقدم هذه الدراسة منهجية علمية للإجابة عن الأسئلة المهمة للعمل في هذه المنطقة من حيث المطلوب والمعيق.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي..

١. معرفة أهم المشاريع الزراعية المنفذة من قبل المؤسسات الأهلية الزراعية التي ستحقق تنمية ريفية زراعية معززة لصمود المزارعين في الأغوار الفلسطينية.
٢. معرفة الآثار المترتبة على مشاريع المؤسسات الأهلية الزراعية في الأغوار الفللسطينية.
٣. معرفة أهم المعيقات التي يفرضها الاحتلال وتمنع عمليات إحداث التنمية الريفية المعززة للصمود في هذه المنطقة.
٤. معرفة أهم المشاريع المقترحة من قبل المواطنين في الأغوار الفلسطينية لتحقيق تنمية زراعية تعزز الصمود في وجه الاحتلال.

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاستبيان كأداة دراسة ملائمة لفحص عدد كبير من آراء المزارعين المنتشرين في منطقة شاسعة جغرافيا ومعقدة ومتداخلة سياسيا، ومعالجة إحصائية لبيانات بواسطة ال SPSS.

حدود الدراسة:

مجتمع البحث:

عدد ٢٠٠ من المزارعين الفلسطينيين في الأغوار الفلسطينية تم اختيارهم بواسطة العينة المتيسرة.

إطار سحب العينة الإحصائية:

لا يوجد احصاء زراعي مستقل يحدد عدد المزارعين في الاغوار كوحدة واحدة، حيث أن منطقة الاغوار هو مصطلح جغرافي تتداخل منطقة الأغوار فيه ضمن ثلاث محافظات فلسطينية إداريا (أريحا والأغوار، نابلس، طوباس والأغوار الشمالية) ناهيك عن التعقيدات السياسية في هذه المنطقة، وبالتعاون مع المؤسسات العاملة في المنطقة تم تحديد ٢٠٠ مزارع يقومون بأنشطة زراعية على طول المنطقة تم اختيار العينة بالطريقة المتيسرة.

الحدود الزمانية:

سنة ٢٠٢٢ ميلادية.

أداة الدراسة:

الاستبانة بما تحويه من معلومات أولية تفحص حالة المزارع من حيث العمر وطبيعة النشاط ونوع الحيازة ونوع الجنس.. الخ، ومن ثم تفحص الاستبانة الفرضيات والأسئلة الأربعة المذكورة في الأقسام السابقة.

التعريف بالمصطلحات الإجرائية:

التنمية الريفية: هي عملية استراتيجية مقصودة تهدف في الأساس إلى إحداث تغيير نحو الأفضل لمستوى العيش ولظروف الحياة الريفية، لإستغلال الطاقات والموارد المحلية التي تتوفر لديها بطريقة رشيدة ومستدامة (قشوع،٢٠٠٩م).

التنمية الزراعية: هي العملية التي تعزز كفاءة استخدام الموارد، وتحسن القدرة على تحمل تغيّر المناخ، وضمان التكافؤ والمسؤولية الاجتماعية في قطاع الزراعة وعلى مستوى النظم الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية للجميع، في الحاضر وفي المستقبل (الإسكوا، الأمم المتحدة،٢٠٢٢م).

المؤسسات الأهلية: مؤسسات ومجموعات متنوعة الأهداف والإهتمامات مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون، وليس لها أهداف تجارية أو ربحية، وهي تعمل لتحسين أوضاع الفئات التي تمثلها والتي في الغالب ما تكون فئات محرومة ومهمشة (البنك الدولي،٢٠٢٠م).

الأغوار الفلسطينية: هي المساحة من الأرض الفلسطينية من ضمن الضفة الغربية التي تمتد تاريخيا من صفد وبيسان شمالا حتى النقب جنوبا ومن نهر الأردن شرقا إلى السفوح الشرقية للضفة الغربية غربا، بمساحة اجمالية تبلغ ١.٦ مليون دونم وهو ما يعادل ثلث مساحة الضفة الغربية وتنخفض عن سطح البحر بنحو ٢٧٦ م (وكالة الأنباء الفلسطينية ، وفا،٢٠١٠م).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مباشر كالبحوث المتعلقة بدراسات منطقة الأغوار من حيث موضوع الإستثمار الزراعي، وهناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل غير مباشر، وهي الدراسات التي تتحدث عن مفهوم الأمن الغذائي والسيادة على الغذاء والزراعة المقاومة، ولكن اخترنا لكم التالي منها:

دراسة "أوضاع المزارعين في الأغوار والآثار المتوقعة للمنطقة الصناعية - الزراعية" للباحث (مصطفى هلال) – ٢٠٢١م

تأتي هذه الورقة للاطلاع على أحوال المزارعين في منطقة مشروع "ممر السلام" في أريحا، حيث تصل نسبة المزارعين الفلسطينيين إلى حوالي ٣٣.٥% حسبما تشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي في العام ٢٠١١م، وتهدف الورقة إلى التركيز على المزارعين في المنطقة المحيطة بموقع التطوير الممول يابانياً والموسوم بالمنطقة الصناعية الزراعية في محاولة لتلمس واقع المزارعين والعمل ومدى علمهم بما يجري من حولهم. بالإضافة إلى ذلك تتناول الورقة الآثار المحتملة للمنطقة الصناعية الزراعية على حياة المزارعين الفلسطينيين سلباً وإيجاباً، وفحص مدى استجابة هذه المنطقة لاحتياجات المزارعين والقطاع الزراعي في منطقة أريحا والأغوار، إلى جانب رصد ما تمثله هذه المنطقة بالنسبة للمشاركين في بناء المشروع وإدارته وهم (السلطة الفلسطينية، إسرائيل، الأردن، اليابان).

دراسة "الإطار السياساتي الحكومي والتداخلات العملية لتشجيع الإستثمار الخاص في الزراعة لمناطق ج وبالتركيز على الأغوار" اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين – ٢٠١٩م. يتضح من هذه الدراسة ان مناطق ج والاغوار تشكل الغمتداد الحقيقي للتواصل الجغرافي الفلسطيني، يكتنز بها الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية، لذلك لا يمكن احداث تنمية حقيقية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او قطاعية (الزراعي تحديدا) دون استغلال هذه المناطق. كما يتضح حجم المشاكل والتحديات التي يعاني منها السكان في هذه المناطق والتي أبقت عليهم فئة ضعيفة، منها ما هو بسبب الاحتلال ومنها بسبب عدم التدخل الحكومي (الفلسطيني) بشكل كافي. لذلك ولكل ذلك فإن هذا يتطلب تدخل حكومي حقيقي يتناسب مع أهمية هذه المناطق والعائد على الإستثمار فيها تنمويا وسياساتيا.

وضعت هذه الدراسات اطارا للتدخل الحكومي قابل للتطبيق لإحداث التغير المنشود، اذا توفرت الإرادة السياسية والإدارية عبر اتخاذ خطوات جريئة وإصدار قرارات وتخصيص ميزانيات لتنفيذ هذا الإطار. فرغم التحديات السياسية والقانونية وندرة الموارد إلا أن هناط عوامل يجب التمسك بها وهي ذات فعالية المستوى الشخصي والجماعي تتعلق بالثقافة أولا، وبعلاقة الإنسان بالأرض وأهمية إحترام الطبيعة والتعامل معها بتقدير أكثر بأنها مصدر الحياة والسعادة وليس فقط القيمة المالية (مع التذكير ان الأغوار تشكل ٥٠% من الأراضي الخصبة للزراعة وتنتج ٦٠% من الخضروات المستهلكة في المحافظات الشمالية).

كذلك أكدت الدراسة على ضرورة وجود تناغم مؤسساتي وتشبيكي (مؤسسات أهلية، تعاونية، مجالس محلية، المؤسسات التعليمية وخاصة التطبيقية والمهنية) مع تعزيز الحوكمة بينها. ونبهت الدراسة الى ضرورة تعزيز العقلية الريادية للمزارعين الشباب. وكذلك التوجه نحو إنشاء مؤسسات تمويل تنموية وقادرة على خلخ منظور اقتصادي جديد.

دراسة "السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري" للباحث: عبد العزيز الصالحي في سنة ٢٠٢١م حيث هدفت هذه الورقة البحثية المقدمة لمؤسسة دالية المجتمعية للتركيز على »السيادة الوطنية الغذائية في فلسطين في ظل السياق االستعماري«، والتي هدفت إلى تحديد أولويات العمل على تحقيق السيادة الوطنية الغذائية في ظل المعطيات الموجودة على الصعيد السياسي - الاقتصادي- الاجتماعي الفلسطيني، خصوصا في ظل تردي الواقع الزراعي الفلسطيني) بشقيه النباتي والحيواني (الناجم عن ممارسات االستعمار الصهيوني على أرض فلسطني ومصادرة خيراتها من جهة، وعدم وضوح الرؤيا لدى الفاعلين السياسيين وصانعي القرار لتمكني وصمود منتجي الغذاء الوطني في فلسطين، ناهيك عن أن هذا كله وجميعه يأتي في سياق عالمي يهدف لتسليع الغذاء بالتركيز على الكم لا النوع والصحة، وذلك لمراكمة رأس امال وتكريس السيطرة على الغذاء، الذي يقود حتما للتحكم بالشعوب.

وفي هذا الإطار، ناقشت الورقة البحثية أنه لا بد من البدء بالعمل على العودة لمفهوم السيادة الغذائية الوطنية، الذي برز من خلال حركة طريق الفلاحين العاملة كمقابل لمفهوم الأمن الغذائي، في محاولة مفاهيمية للتوضيح بين انهاء التبعية وإبقاء التابع محاصرا بلقمة عيشه ومصدر غذائه، لننتقل من نقاش الاستهلاك إلى نقاش الاستهلاك والانتاج سوية، خصوصا وأن مفهوم السيادة الغذائية يعرفه حق الشعوب في الغذاء الصحي والمناسب ثقافيا، المنتج من خال طرق سليمة بيئيا ومستدامة، وحقهم في تحديد النظم الغذائية والزراعة الخاصة بهم.

دراسة لورا عدوان التي نشرت ٢٠١١ م بعنوان (زراعة في مواجهة الإقلاع) تركز الدراسة على تحليل اقتصاد الاقتلاع، كبنية استعمارية مستمرة في تطوير الفعل الاستعماري عبر أدوات مختلفة، يتم تطويرها لتبدو "طبيعية"، وفي صورتها "الطبيعية" يصبح هناك حاجة إلى تطبيع المفاهيم والممارسات، التي تم قبولها عبر اتفاقية أوسلو وما تلاها، وهذا الاتفاق عمل على خلق أفراد خاضعين في فعلهم وإنتاجهم، يتعرض العامل الزراعي إلى استلاب مكثف يحتجز تطوره ليظل العمل في الزراعة حكراً على العمالة غير الماهرة وعمالة الأطفال، وبالتالي يبقى قطاع الزراعة في فلسطين على أهميته، الأقل جاذبية للقوة العاملة بين القطاعات المختلفة. تقدم هذه الدراسة قراءة سوسيولوجية في التحولات الزراعية الموجودة اليوم في إحدى بلدات الريف الفلسطيني، من خلال بحث ميداني يتضمن دراسة حالة عدد من المزارعين والمزارعات الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر لإعالة أسرهم بمستويات مختلفة، بما قد يسهم في فهم جدوى العودة إلى الأرض وزراعتها، لإعادة إنتاج فاعلين اجتماعيين يتمتعون بسيطرة أكبر على وجودهم، أحراراً خارج شروط الخضوع التي فرضتها البنية الاستعمارية التوسعية المسيطرة بإدماجهم القسري لهم فيها، والتوسع سمة أساسية لهذه البنية. حاولت الدراسة قراءة الممارسات الزراعية في الحالات المختلفة التي تم تحليلها ضمن الشرط التاريخي الذي تشكلت فيه، وبالاستفادة من دراسات أخرى تناولت موضوع الزراعة في فلسطين، من جوانب مختلفة كماً وكيفاً. بيّنت الدراسة كيف تحول القطاع الزراعي الفلسطيني إلى مصدر دخل احتياطي للعمل والغذاء، يلجأ إليه سكان الريف في ظل انعدام مصادر دخل أخرى. كما أظهرت الدراسة تحولاً في علاقة المزارع بوسيلة الإنتاج الأساسية وهي الأرض، حيث يبدو المزارع – التاجر - اليوم مغترباً عنها. فسّر البحث التنوع في الأشكال الزراعية نتيجة تشويه القطاع الزراعي من قبل التدخلات الاستعمارية المستمرة، وتهميش من قبل السلطة الفلسطينية والمانحين والجهات الممولة. قدمّت الدراسة صورة لبعض التوجهات الزراعية التي تستمر في الوجود على الرغم من المعيقات التي تجعل من فعل الزراعة في فلسطين عموماً، والزراعة الموجهة للسوق المحلية المأسورة في علاقات التنافس غير المتكافئة مع السوق الرأسمالية "الإسرائيلية" ومنتجاته خصوصاً، فعلاً أشبه بالمقامرة التي يعرف مزاولها أن أسباب الخسارة فيها أكبر من الربح.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بما يتعلق بالاغوار كمنطقة قدمت فقط الحديث من الدراسات التي تلتقي مع أهداف البحث من حيث تقديم المنطقة من مفهوم تنموي، ودراسة أخرى تتحدث عن مفهوم الزراعة المقاومة والمعززة على الصمود والسيادة.

كل هذه الدراسات استفدت منها كباحث لبناء منهجية هذه الدراسات، وآلية بناء الإستبانة من خلالها، كذلك معرفة الفجوات التي لم تغطيها هذه الدراسات وبالتالي تغطيتي لها لرفد المجتمع العلمي والمهتمين.

مفاهيم التنمية الريفية:

يعتبر مفهوم التنمية بشكل عام من أكثر المفاهيم تداولا واستخداما في وقتنا المعاصر سواء على صعيد الدول المتقدمة أو النامية بما يرافق ذلك من تداخلات هذا المصطلح وتقاطعاته مع الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع وكذلك التنمية البشرية لما لهذه التقاطعات من أسباب لتحقيق التقدم والرفاهية للمجتمعات.

حيث تعرف التنمية بشكل عام بأنها "الارتقاء بالمجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى، بالإستغلال الأفضل والامثل للطاقات والموارد التي تتوفر لديه. والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن"

وقد اصطلحت هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٦ م على تعريف التنمية بأنها (العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم. (ويكابيديا، ٢٠٢٢م).

وفي سياقات دولية أخرى ارتبطت التنمية برؤية دول العالم الأول لدول العالم الثالث أو ما يسمونه دول العالم النامي، ومن هنا تاتي نظرة أخرى ترى في التنمية أنها نطاق أولي للحصول على الاساسايات كالتعليم والصحة والسكن بل واحتياجات أخرى ذات بعد مؤسسي متعلقة بنشر الديموقراطية واللامركزية والحكم الرشيد.

أما ما يتعلق بتعريف التنمية الريفية فهي تعتبر من المفاهيم المركبة والمعقدة لإشتمالها على العديد من الجوانب المتعلقة بسكان الريف وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، وتختلف بإختلاف آراء المهتمين بها حسب اختصاصاتهم، ومن هذه التعريفات:

التنمية الريفيّة هي العمليّةُ التي تهدفُ إلى تطوير الحياة في الريف، والتحسين من نوعيتها، وتقديم الدعم الاقتصادي للأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفيّة، وأيضاً تُعرفُ التنمية الريفيّة بأنّها الاستفادة من الأراضي الزراعيّة، من خلال تنمية الموارد الطبيعيّة التي تساعدُ على توفير الحاجات الأساسيّة لسكان الريف. كما أنّ التنمية الريفيّة هي بناءُ مجتمعٍ ريفي يعتمدُ على مجموعةٍ من الأُسس، والتي تهدفُ إلى نموِ الريف في العديدِ من المجالات كالزراعة والتعليم، والرعاية الصحيّة، والبنية التحتيّة، وغيرها. التنمية الريفية عموما تشير إلى عملية تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاقتصادية للناس الذين يعيشون في مناطق معزولة نسبيا وقليلة السكان.

ولقد عرفها آخرون بأنها "هي عملية استراتيجية مقصودة تهدف في الأساس الى إحداث تغيير نحو الأفضل لمستوى العيش ولظروف الحياة الريفية، لإستغلال الطاقات والموارد المحلية التي تتوفر لديها بطريقة رشيدة ومستدامة".

كما أن مصطلح التنمية الريفية تم تعريفه على مستوى الوطن العربي (الإسكوا، ١٩٩٣م) "بعملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعاته، وتوجيهه للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومقابله احتياجاتهم بالإنتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة للجميع.

كما تتميز التنمية الريفية من خلال التركيز على المنتج محليا استراتيجيات التنمية الاقتصادية. وعلى النقيض من المناطق الحضرية، والتي لها العديد من أوجه الشبه، والمناطق الريفية هي مميزة جدا من بعضها البعض. لهذا السبب هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من أساليب التنمية الريفية المستخدمة عالميا. (ويكابيديا ٢٠٢٢م).

التنمية الريفية المتكاملة: "مجموعة الجهود التنموية الرامية إلى تحقيق رفاه المجتمع الريفي عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية التي تكمل بعضها البعض تحت فاعلية أكثر من جهة مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية، ومشاريع أخرى تلتقي كلها على هدف تحسين ظروف معيشة أهل الريف. ولكن من الملاحظ من مجمل هذه التعريفات انها تشترك في احداث نمو اقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين الريفيين وتطوير مهاراتهم التقنية والمعرفية والاجتماعية. وللصلة الوثيقة بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية التي يناقشها بحثنا هذا فلا بد من ان نعرج على تعريف الصندوق الدولي للتنمية الريفية "عملية تحسين الفرص والرفاه للسكان الريفيين".

التنمية في السياق الفلسطيني:

وإن كانت الرؤية الأولية لمفهوم التنمية، كانت رؤية وإبتكرا غربي يرى بضرورة إطلاق هذا المصطلح على دول العالم الثالث كمفهوم دال على الدول التي مازالت تصارع للحصول على احتياجاتها الأساسية من سكن وطعام وصحة وتعليم وتتعداه للبناء المؤسسي المتعلق بالحكم كالحاجة الى الديموقراطية واللامركزية والحكم الرشيد. ومن ثم تطور المفهوم ليغدو مصطلح متداول دوليا يعني طموح الشعوب للأفضل بغض النظر عن مستوياتها او تصنيفاتها. يمكن القول ان مفهوم التنمية السليم من الناحية الفلسطينية كدولة تحت الإحتلال يجب ان يكون في مسارين، مسار اول: يرى ان التنمية هي جزء من مشروع تحرري يجب فيه الإنفكاك عن اقتصاديات الاحتلال والإستثمار في الموارد والإقتصاديات المحلية، وصولاً للتحرر الوطني.

والمسار الثاني: الذي يركز على مفهوم المبادرات المحلية الاجتماعية النابعة من إجراءات وسياسات المجتمع وقراراته وهو بعد وطني يجب ان تقوده المجتمعات المحلية. والحديث ضمن هذين المسارين تؤكده أيضا المصادر والتقارير الدولية، فقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية العالمي ١٩٩٠م "تكون التنمية الإنسانية ناقصة من دون حرية الإنسان. فقد كان الناس على مر التاريخ على استعداد للتضحية بحياتهم لكسب الحرية الشخصية والوطنية"، وكذلك جاء تقرير التنمية الإنساني ٢٠١٠م بالجزئية الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة *"إن الفقر الفلسطيني ليس فقر عدم الكفاية ولكنه فقر الضعف"* .

وكما هو معروف في كل أنماط حركات التحرر (نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع) كانت هناك الدعوات الكثيرة للحفاظ والتطوير لقطاع الزراعة الذي بدأ يتآكل في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فلسطينيا(أقل من ٣%) رغم ان قطاع الزراعة يسمى في كل الدول اسفنجة الفقر لأنه قطاع الأساس للعديد من الصناعات التحويلية الأخرى، لقد نحت التنمية الفلسطينية الحديثة بمفهومها الاقتصادي الى القطاعات الإستهلاكية للأسف (الخدمات، التجارة) القائمة على اقتصاد السوق الحر والإنفتاح والإعتمادية على الاستيراد سواء من الجانب الإسرائيلي او من الخارج، لقد ابتعدنا كمجتمع فلسطيني حاليا عن ما يمكن تسميته التنمية او الاقتصاد المقاوم الذي يستند على،

"تدعيم البنية الإنتاجية الزراعية والصناعية الوطنية الشعبية المتمحورة داخليا في السوق المحلي، والتي تنتج الإحتياجات الأساسية للشرائح الشعبية، وبالتالي تحررنا من التحكم الصهيوني في عملية اطعامنا وتجويعنا، وذلك من خلال اطلاق العنان للحريات والمبادرات الشعبية المعتمدة على الذات والمشاريع الإنتاجية العامة والتكامل القطاعي والنشاطات الزراعية الغير رسمية التي تتميز بالتنوع الإنتاجي والتي توفر الأمن الغذائي للناس،، وفي المحصلة يعني اقتصاد المقاومة تشجيع وتنمية ثقافة الإنتاج والادخار بديلا لثقافة الاستهلاك والالحاق"كرزم، ٢٠٠١م)

هذا التوجه الذي ذكره كرزم سابقا، اصبح دعوة فلسطينية صرفة من قبل كل المؤسسات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي والتي سنأتي على ذكرها لاحقا، فظهرت مبادرات التعاونيات النسوية والشبابية التي تقوم بالإنتاج المشترك سواء في العملية الزراعية

الأولية أو في العملية التصنيعية للمنتجات الأولية، كذلك ظهرت مبادرات الزراعات العضوية والبيئية التي أظهرت توجه فلسطيني ليس بالسهل لها، بل أنه ظهرت دعوات تتعلق انه ليس هناك بالضرورة زراعة شيء لأغراض التصدير للخارج فالسوق الفلسطيني سوق واعد ويمكن تسويق كل شيء داخليا، فظهرت خلال ذلك الأيام التسويقية والمهرجانات الزراعية لهذا الغرض.

أهمية المنظمات الأهلية في السياق الفلسطيني:

تعد مؤسسات المجتمع المدني أو الأهلي كما نسميها أحيانا (non-governmental organization) ركيزة أساسية في العمل البنائي والتنموي الفلسطيني، حيث مارست هذا الدور قبل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية كبديل للعمل التنموية في غيابها (التعليم، والصحة، والزراعة، والبيئة، والاقتصاد، والثقافة، والخدمات الاجتماعية، وحقوق الانسان، والاقراض، والمشاريع الاغاثية والخيرية، تطوير البنى التحتية، وبرامج التشغيل والعمل المؤقت)، بل إضطلعت بدور متقدم في عملية النضال وبناء المجتمع الديموقراطي واحترام القانون والتعددية السياسية، واستمرت في هذا الدور حتى بعد قدوم السلطة الوطنية كجزء أساسي وشريك في البناء والتنمية، وفي ظل اعتمادنا الكبير على التزامات المانحين الدوليين، اقتسمت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مع المؤسسات الحكومية هذا التمويل بل وكانت اقدر على الوصول في كثير من الأحيان الى المناطق المهددة او المصنفة سي (C) لوجود الكثير من المعيقات التي يفرضها الاحتلال في هذه المناطق على عمل المؤسسات الحكومية.

إذاً في الحالة الفلسطينية تحديدا يجب النظر إلى دور المنظمات الأهلية كدور الشريك مع المنظومة الحكومية في تحقيق التنمية، ويجب عدم النظر الى دورهم كمنافس، ويجب العمل على بقاء منظومة العمل الأهلي قوية وعدم اضعافها أو تقيدها بالقوانين المختلفة، بل تفعيل منظومة الشفافية والإفصاح وحق الحكومة بإجراء التقييم والرقابة الموضوعية ضمن المؤسسات ذات العلاقة كديوان الرقابة المالية والإدارية.

ومن هنا ينبثق لدينا معضلة الدور، حيث أن أحد أهم المآخذ التي يسجلها المجتمع المدني الفلسطيني على الإطار الحكومي، أن المؤسسات الحكومية أصبحت منافس لقطاع العمل الأهلي في الحصول على التمويل وتنفيذ المشاريع، بينما يرى القطاع المدني الفلسطيني ان دور الحكومة ينحصر في وضع الإستراتيجيات والسياسات وتنظيم القطاعات وممارسة دور رقابي وتقييمي، وحتى في الدور الرقابي والتقييمي أصبح هناك قناعة لدى المؤسسات الأهلية ان هناك مبالغة في التشريعات الحكومية التي تعطي لبعض المؤسسات الحكومية دور رقابي متزايد ومزعج للمؤسسات الاهلية.

ومن المهم التنبه ان الدور الرقابي هو دو تبادلي اذا كنا بصدد بناء المنظومة بشكل صحيح، لأن من ضمن الأدوار المهمة لمنظمات المجتمع المدني هي مهمة رقابية لضمان النزاهة والشفافية في بقية القطاعات (القطاع الحكومي، القطاع الخاص) حفاظا على مصالح الجمهور الغير ممكن والمهمشين. لهم الحق في انتقاد السياسات العامة او الإحتجاج على رزمة قوانين، ويجب القيام بهذا الدور بشكل جدي وغير موارب او مجامل على اعتبار ان دورهم نضالي في حالة دولة تحت الاحتلال.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

ثبات أداة الدراسة Reliability

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقة الإتساق الداخلي وبحساب معامل الثبات Cronbach's Alpha وقد بلغت قيمة الثبات ٠.٩٤ وهي نسبة عالية جداً من الثبات.

صدق أداة الدراسة Validity

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بحساب معامل الإرتباط بيرسون Pearson Correlation وذلك كما هو موضح في الجداول التالية:

جدول (١): معامل الإرتباط بيرسون Pearson Correlation لفقرات دراسة السؤال الأول المعنون بـ (اهم التدخلات (المشاريع) المنفذة من قبل المنظمات الأهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود).

الرقم	البند	معامل الإرتباط R	الدلالة الإحصائية Sig.	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
١	مشاريع استصلاح الأراضي	.308**	.000	4.48	.695
٢	مشاريع تأهيل الأراضي	.401**	.000	4.56	.632
٣	مشاريع الآبار الزراعية	.187**	.008	4.57	.707
٤	مشاريع الحدائق المنزلية	.503**	.000	4.21	.960
٥	مشاريع الإقراض والمنح الزراعية	.358**	.000	4.52	.585
٦	خدمات الإرشاد الزراعي	.543**	.000	4.50	.688
٧	مشاريع الطرق الزراعية	.380**	.000	4.65	.529
٨	مشاريع البيوت البلاستيكية	.173*	.015	4.68	.518
٩	مشاريع دعم الزراعات المروية	.414**	.000	4.57	.655
١٠	مشاريع إنشاء التعاونيات الزراعية	.384**	.000	4.47	.702
١١	مشاريع الخدمات البيطرية	.470**	.000	4.50	.673
١٢	مشاريع الطاقة المتجددة	.376**	.000	4.60	.602
١٣	مشاريع تسويق المنتجات الزراعية	.332**	.000	4.73	.499
١٤	مشاريع تطوير مصادر المياه (خطوط نقل، خزانات، برك تجميع، الخ)	.193**	.006	4.65	.548
١٥	مشاريع تقديم المواكبة والدعم القانوني	.527**	.000	4.38	.727
١٦	مشاريع انشاء المعارض والأيام التسويقية	.557**	.000	4.48	.665
١٧	مشاريع توزيع الأشتال والبذور	.258**	.000	4.55	.591
١٨	إجراء عمليات الاسترداد الضريبي	.355**	.000	4.56	.632
١٩	مشاريع توزيع الثروة الحيوانية البيتية (دواجن، أغنام، أرانب، الخ...)	.332**	.000	4.54	.641
٢٠	مشاريع توزيع ودعم الأعلاف	.383**	.000	4.56	.632
٢١	مشاريع انشاء ثلاجات تخزين للمزارعين	.299**	.000	4.62	.581
٢٢	برنامج تعويضات زراعية ثابت	.375**	.000	4.69	.526
٢٣	إجراءات تمنع اغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الإسرائيلية	.427**	.000	4.64	.765
٢٤	مشاريع ادخال تكنولوجيا زراعية حديثة	.395**	.000	4.66	.606

أشارت النتائج في الجدول أعلاه أن جميع فقرات المجال كانت دالة إحصائياً، مما يشير للاتساق الداخلي وأنها تشترك معاً في قياس اهم التدخلات (المشاريع) المنفذة من قبل المنظمات الأهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود، وذلك حسب المقياس الذي بنيت الأداة على أساسه.

جدول (٢). معامل الإرتباط بيرسون Pearson Correlation لفقرات دراسة السؤال الثاني المعنون بـ (تأثير التدخلات المنفذة من قبل المنظمات الأهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود)

الرقم	البند	معامل الإرتباط R	الدلالة الإحصائية Sig.	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
١	زيادة الدخل للمزارعين	.537**	.000	4.48	.702
٢	تعزيز الصمود وبقاء المزارعين في أراضيهم	.521**	.000	4.53	.657
٣	زيادة الرقعة الزراعية	.534**	.000	4.53	.709
٤	جعل الأغوار منطقة جذب زراعي	.510**	.000	4.53	.688
٥	جعل الأغوار منطقة جذب سكاني	.566**	.000	4.39	.838
٦	جعل الأغوار منطقة جذب استثماري	.552**	.000	4.46	.796
٧	حافظت على بقاء المواطنين في أراضيهم	.556**	.000	4.48	.764
٨	تراجع النشاط الاستيطاني في المنطقة	.491**	.000	4.31	.965
٩	الحد من نشاط الاحتلال في المنطقة	.559**	.000	4.29	1.008
١٠	دخول قطاعات جديدة من المواطنين في العمل الزراعي	.479**	.000	4.38	.856
١١	رضى عام عن دور المنظمات الأهلية الزراعية	.576**	.000	4.37	.842

أشارت النتائج في الجدول أعلاه أن جميع فقرات المجال كانت دالة إحصائياً، مما يشير للاتساق الداخلي وأنها تشترك معاً في قياس تأثير التدخلات المنفذة من قبل المنظمات الأهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود، وذلك حسب المقياس الذي بنيت الأداة على أساسه.

جدول (٣): معامل الإرتباط بيرسون Pearson Correlation لفقرات دراسة السؤال الثالث المعنون بـ (معيقات عمل المؤسسات الأهلية في منطقة الأغوار الفلسطينية)

الرقم	البند	معامل الإرتباط R	الدلالة الإحصائية Sig.	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
١	الحواجز العسكرية	.550**	.000	4.27	1.166
٢	إيقاف عن العمل	.628**	.000	4.28	1.197
٣	مصادرة الآليات	.522**	.000	4.46	1.072
٤	وجود مناطق عسكرية مغلقة	.593**	.000	4.21	1.236
٥	بحاجة الى تصاريح خاصة للعمل	.584**	.000	4.07	1.252
٦	وجود جدار الفصل العنصري	.594**	.000	4.10	1.285
٧	تجريف مواقع المشاريع	.539**	.000	4.17	1.192
٨	مصادرة آليات العمل	.540**	.000	4.47	1.072
٩	سيطرة وتحكم الاحتلال في مصادر المياه	.479**	.000	4.41	1.190
١٠	وجود مناطق معلنة كمحمية طبيعية	.627**	.000	4.18	1.197
١١	احتجاز الموظفين والاعتداء عليهم	.559**	.000	4.18	1.234

أشارت النتائج في الجدول أعلاه أن جميع فقرات المجال كانت دالة إحصائياً، مما يشير للاتساق الداخلي وأنها تشترك معاً في قياس تأثير معيقات عمل المؤسسات الأهلية في منطقة الأغوار الفلسطينية، وذلك حسب المقياس الذي بنيت الأداة على أساسه.

تساؤلات الدراسة:

تساؤل الدراسة الأول. ما هي أهم التداخلات المنفذة من قبل المنظمات الأهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود؟

للإجابة عن التساؤل السابق تم إستخراج الترتيب التنازلي بالمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأهم فقرات المجال الأول المعنون بـ أهم التداخلات المنفذة من قبل المنظمات الاهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (٤): الترتيب التنازلي لأهم فقرات التداخلات المنفذة من قبل المنظمات الاهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود بالاعتماد على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري

الرقم	البند	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
13	مشاريع تسويق المنتجات الزراعية	4.73	.499
22	برنامج تعويضات زراعية ثابت	4.69	.526
8	مشاريع البيوت البلاستيكية	4.68	.518
24	مشاريع ادخال تكنولوجيا زراعية حديثة	4.66	.606
7	مشاريع الطرق الزراعية	4.65	.529
14	مشاريع تطوير مصادر المياه (خطوط نقل، خزانات، برك تجميع، الخ...)	4.65	.548
23	إجراءات تمنع اغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الإسرائيلية	4.64	.765
21	مشاريع انشاء ثلاجات تخزين للمزارعين	4.62	.581
12	مشاريع الطاقة المتجددة	4.60	.602
9	مشاريع دعم الزراعات المروية	4.57	.655
3	مشاريع الآبار الزراعية	4.57	.707
20	مشاريع توزيع ودعم الأعلاف	4.56	.632
2	مشاريع تأهيل الأراضي	4.56	.632
18	إجراء عمليات الاسترداد الضريبي	4.56	.632
17	مشاريع توزيع الأشتال والبذور	4.55	.591
19	مشاريع توزيع الثروة الحيوانية البيتية (دواجن، أغنام، أرانب، الخ...)	4.54	.641
5	مشاريع الإقراض والمنح الزراعية	4.52	.585
6	خدمات الإرشاد الزراعي	4.50	.688
11	مشاريع الخدمات البيطرية	4.50	.673
16	مشاريع انشاء المعارض والأيام التسويقية	4.48	.665

1	مشاريع إستصلاح الأراضي	4.48	.695
10	مشاريع إنشاء التعاونيات الزراعية	4.47	.702
15	مشاريع تقديم المواكبة والدعم القانوني	4.38	.727
4	مشاريع الحدائق المنزلية	4.21	.960

أشارت النتائج في الجدول أعلاه أن أهم التداخلات المنفذة من قبل المنظمات الأهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود من وجهة نظر الزارعين كانت الفقرة رقم ١٣ والتي تنص على (مشاريع تسويق المنتجات الزراعية) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٧٣، تلاها الفقرة رقم٢٢ والتي تنص على (برنامج تعويضات زراعية ثابت) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٦٩، تلاها الفقرة رقم ٨ والتي تنص على (م مشاريع البيوت البلاستيكية) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٦٨، تلاها الفقرة رقم ٢٤ والتي تنص على (مشاريع ادخال تكنولوجيا زراعية حديثة) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٦٦، في حين جاء في أدنى سلم ترتيب الأهميات الفقرة رقم ٤ والتي تنص على (مشاريع الحدائق المنزلية) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٢١، سبقتها الفقرة رقم١٥ والتي تنص على (مشاريع تقديم المواكبة والدعم القانوني) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٣٨.

تساؤل الدراسة الثاني. ما هو تأثير التدخلات (المشاريع) المنفذة من قبل المنظمات الأهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود؟

للإجابة عن التساؤل السابق تم إستخراج الدرجة الكلية لتأثير التداخلات المنفذة من قبل المنظمات الاهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (٥): الدرجة الكلية لتأثير التداخلات المنفذة من قبل المنظمات الاهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود بالاعتماد على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري

تأثير التدخلات المنفذة من قبل المنظمات الاهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	4.43	.591

أشارت النتائج أعلاه أن تأثير التدخلات المنفذة من قبل المنظمات الاهلية الزراعية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية في الأغوار الفلسطينية لأغراض الصمود كانت مرتفعة، حيث بلغت 4.43 وهي نسبة عالية حسب السلم الخماسي.

مقياس تصحيح الأداة

٢.٤٩ منخفضة / ٢.٥٠ – ٣.٤٩ متوسطة / ٣.٥٠ – ٥.٠٠ مرتفعة.

تساؤل الدراسة الثالث. ما هي أهم المعيقات التي يفرضها الاحتلال تمنع تحقيق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية؟

للإجابة عن التساؤل السابق تم إستخراج الترتيب التنازلي بالمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأهم المعيقات التي يفرضها الاحتلال تمنع تحقيق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (٦): الترتيب التنازلي لأهم المعيقات التي يفرضها الاحتلال تمنع تحقيق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية بالاعتماد على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري

الرقم	البند	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
8	مصادرة آليات العمل	4.47	1.072
9	سيطرة وتحكم الاحتلال في مصادر المياه	4.41	1.190
2	إيقاف عن العمل	4.28	1.197
1	الحواجز العسكرية	4.27	1.166
4	وجود مناطق عسكرية مغلقة	4.21	1.236
11	احتجاز الموظفين والاعتداء عليهم	4.18	1.234
10	وجود مناطق معلنة كمحمية طبيعية	4.18	1.197
7	تجريف مواقع المشاريع	4.17	1.192
6	وجود جدار الفصل العنصري	4.10	1.285
5	بحاجة الى تصاريح خاصة للعمل	4.07	1.252

أشارت النتائج في الجدول أعلاه أن أهم المعيقات التي يفرضها الاحتلال تمنع تحقيق تنمية ريفية زراعية معززة للصمود في الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات المبحوثه كانت الفقرة رقم ٨ والتي تنص على (مصادرة آليات العمل) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٤٧، تلاها الفقرة رقم ٩ والتي تنص على (سيطرة وتحكم الاحتلال في مصادر المياه) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٤١، تلاها الفقرة رقم٢ والتي تنص على (إيقاف عن العمل) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٢٨، في حين جاء في أدنى سلم ترتيب الأهميات الفقرة رقم ٥ والتي تنص على (بحاجة الى تصاريح خاصة للعمل) بمتوسط حسابي بلغ ٤.٠٧، سبقتها الفقرة رقم٦ والتي تنص على (وجود جدار الفصل العنصري) بمتوسط حسابي بلغ ٤.١٠.

الإستنتاجات:

١- ٨٠% من الحيازات التي تمت دراستها هي حيازات عائلية، أي ان نمط العمل فيها يقوم على قيام أفراد العائلة بالعمل، وهذا نمط معروف في الأغوار حيث أن العديد من المزارعين يقومون بالعمل الزراعي كنمط حياة، ولا يعتمدون أسلوب التشغيل خارج إطار العائلة بسبب محدودية الربح ولكي لا تفقد العائلة هامش ربح من الممكن ان تحتفظ به هي.

٢- بالنسبة للمستثمرين لوحظ ان غالبية استثماراتهم جاءت من مدخرات خاصة وعائلية (٣٩%) ومن ثم جاءت نسبة تمويل بدعم من منظمات أهلية (٢١%)، وهذه تعتبر نتيجة إيجابية لإثبات التدخل الكبير للمنظمات الأهلية في هذه المنطقة لدعم المزارعين.

٣- بلغ تأثير التدخل من قبل المنظمات الأهلية لتحقيق التنمية الريفية الزراعية لأغراض الصمود في الأغوار (٤.٤٣) على مقياس السلم الخماسي وهي تعبر عن تدخل كبير.

٤- اتضح من إجابة المزارعين الى ان اكثر التدخلات المطلوبة من المنظمات الأهلية تنفيذها في الأغوار من وجهة نظرهم، كانت (مشاريع تسويق المنتجات الزراعية ومن ثم برنامج تعويضات زراعي ثابت ومن ثم مشاريع البيوت البلاستيكية ومن ثم مشاريع إدخال تكنولوجيا زراعية حديثة).

٥- أكبر معيق يفرضه الإحتلال ويمنع تحقيق التنمية الريفية لأغراض الصمود في الأغوار، هو معيق مصادرة آليات العمل، حيث يعمل على حجز الآليات لفترات زمنية طويلة ومن ثم يفرج عنها بمبالغ مالية كبيرة أيضا.

٦- عند سؤال المبحوثين عن رأيهم في أثر عمل المنظمات الأهلية الزراعية العاملة في مناطقهم، كان هناك نوع من التضارب في الآراء بين من يراه ناجع (٣٥%) ومن يراه ضعيف (٢٥%) ولكن كانت الغلبة للمزكين لهذا الدور.

٧- عند سؤال المزارعين عن مقترحاتهم لتطوير عمل المنظمات الأهلية الزراعية في مناطقهم، كانت أعلى المقترحات ان يتم زيادة دعم المشاريع للمنطقة بشكل عام - بنية تحتية زراعية (٢٣%) ثم دعم وتطوير المزارعين – بشكل خاص (١٤%) وهذا وعي متقدم من قبل المزارعين عن ضرورة تنمية المنطقة بشكل كلي وعام قبل حدوث الدعم الفردي لتسهيل العمليات اللوجستية فيما بعد.

نتائج متعلقة بالتحليل الديموغرافي:

٨- حسب بحثنا الميداني انتبهنا أن نسبة النساء تعادل ١٤% من مجمل المجتمع الزراعي المبحوث، وهذا ضعف نسبة النساء حسب الإحصاء الزراعي الفلسطيني لعام ٢٠٢١ (٧.٧%)، وهذا يفسره معرفتنا بنمط حياة سكان الأغوار على جانبي نهر الأردن، التي تعتبر المرأة فيه مشارك أساسي في العمل الزراعي منذ القدم.

٩- الفئة العمرية الأكبرفي مجتمع الدراسة للمزارعيين المبحوثين (٢٠٠ مزارع)، كانت لصالح الفئة العمرية (٣٠ الى ٥٠) حيث بلغت نسبتهم (٥٩%).

١٠- ٩٥ % من مجتمع الدراسة المبحوث هم مزارعين تشكل الزراعة عملهم الأساسي في الاغوار.

١١- النسبة الأكبر لمستوى التعليم لمجتمع المزارعين المبحوثين كان لمستوى المرحلة الثانوية حيث بلغت نسبتهم (٣٨%) ثم تبعه مستوى البكالوريس بنسبة (٢٢%) ثم المتوسط بنسبة (٢١%) وهذا دليل على ان مجتمع الدراسة بغالبيته ليس أُمي.

١٢- النسبة الأكبر لنوع الحيازة هو للنباتية (٦٧%) ومن ثم للمختلطة (٢٥%) ومن ثم للحيوانية (١٧%).

التوصيات:

١. زيادة دعم وتدخل المؤسسات الأهلية الزراعية في دعم الأغوار لأن هذا التدخل يحقق الصمود.

٢. أهم المشاريع التي ينصح ان تنفظها المؤسسات الزراعية الأهلية وهي مقترحة من قبل المزارعين، مشاريع المساعدة في تسويق منتجاتهم الزراعية، ثم ان يتم العمل على مشروع تعويضات ثابت لهم ثم مشاريع انشاء البيوت البلاستيكية ثم مشاريع ادخال التكنولوجيا الحديثة.

٣. ضرورة دعم مشاريع زراعية ذات طابع عائلي في المنطقة لأغراض الصمود، على مستوى العائلات.

٤. التركيز على مشاريع البنية التحتية الزراعية كمقدمة لحصول الدعم الفردي لكل مزارع.

المراجع العربية:

أبو فاشة، وسيم (٢٠٢١): قراءات في ادبيات التنمية الفلسطينية، مجلة التقدمي، فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠٢٢/٦/٢٩، تم الاسترجاع من الرابط :قراءة في أدبيات التنمية الفلسطينية-وسيم أبو فاشة(bisan.org)

الجابري، خولة (٢٠٢٢): مشكلات المجتمع الريفي، المجلة الإلكترونية "موضوع"، ٢٠٢٢/٦/٢٤، تم الاسترجاع من الرابط :مشكلات المجتمع الريفي - موضوع(mawdoo3.com)

حنيطي، أحمد (٢٠١٣): التغير الاجتماعي الثقافي لدى السكان الفلسطينيين في منطقة الأغوار، أطروحة ماجستير غير منشورة، فلسطين: جامعة بير زيت، كلية دراسات التنمية.

حنيطي، احمد (٢٠١٦): السياسة الإسرائيلية تجاه الاغوار وآفاقها، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الحنيطي، دوخي (٢٠٢١): التنمية الريفية. الأردن، عمان: الجامعة الأردنية. ط١.

خضر، مجد (٢٠٢٢): مفهوم التنمية الريفية، المجلة الإلكترونية "موضوع"، ٢٠٢٢/٦/٢٤، تم الاسترجاع من الرابط :مفهوم التنمية الريفية - موضوع(mawdoo3.com)

الدقاق، إبراهيم (١٩٨٢): نحو برنامج تنموي من اجل الصمود في الأراضي المحتلة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٢٦.

الدقاق، إبراهيم (٢٠٢١): نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، رام الله، فلسطين، معهد ماس الأبحاث التطبيقية.

شقير، باسمة (٢٠٠٨): دور الإغاثة الزراعية في التنمية الريفية المستدامة في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المستفيدين من العام ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٧، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة القدس.

شريدة، عبد الستار (٢٠١٢): السياسات الاقتصادية في الأغوار وأثرها على المزارعين. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله.

الطلافيح، إسلام (٢٠٢٢): مفهوم الاقتصاد الريفي، المجلة الإلكترونية "موضوع"، ٢٠٢٢/٦/٢٧، تم الاسترجاع من الرابط : مفهوم الاقتصاد الريفي - موضوع(mawdoo3.com)

عبد الحق، فوزي (٢٠١٨): دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة البليدة، المجلد ٤، ع ٢.

عطاونة، هارون (٢٠٢٠): التنمية الريفية، مجلة جامعة فلسطين التقنية خضوري، كلية العلوم والتكنولوجيا الزراعية، ط١.

عدوان، لورا (٢٠١١): زراعة في مواجهة الإقتلاع، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

مجموعة مؤلفين (٢٠١٩): الإطار السياساتي الحكومي والتداخلات العملية لتشجيع الإستثمار الخاص في الزراعة لمناطق ج وبالتركيز على الأغوار، رام الله: اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين.

مجموعة مؤلفين (٢٠٢٠): دراسة وورقة موقف تشجيع الاستثمار في المنطقة (ج)، رام الله: اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين.

مجموعة مؤلفين (٢٠٢٠): ورقة سياسات لتعزيز النمو الزراعي الشامل وحماية الأراضي، رام الله: اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين.

مجموعة مؤلفين (٢٠٢٢): التنمية الريفية، الموقع الإلكتروني ويكيبيديا، ٢٠٢٢/٦/٣، تم الاسترجاع من الرابط :تنمية ريفية - ويكيبيديا(wikipedia.org)

مجموعة مؤلفين (٢٠٢٢): واقع القطاع الزراعي في فلسطين، الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، ٢٠٢٢/٦/٣٠، تم الاسترجاع من الرابط :واقع القطاع الزراعي في فلسطين | مركز المعلومات الوطني الفلسطيني(wafa.ps)

نحاس، فادي (٢٠١٢): إسرائيل والاغوار بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار).

هلال، مصطفى (٢٠٢١): أوضاع المزارعين في الأغوار والآثار المتوقعة للمنطقة الصناعية – الزراعية، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

المراجع الأجنبية:

Bsharat, Wajdi.(2016). Micro Credit System for Poverty Alleviation and Agricultural Development in Palestine. India: African-Asian Journal of Rural Development. Vol XXXXIX, No. 1, January-June 201.